

**أثر تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات  
على الاداء المالي - دراسة وصفية تحليلية  
لعينة من البنوك التجارية العراقية**

**م.م. غصون حسن صالح**

**كلية التربية - الجامعة العراقية**

هدفت الدراسة الى اختبار مجموعة من الفرضيات تقيس أثر تطبيق قواعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات على الاداء المالي في البنوك التجارية العراقية، ولتحقيق الهدف تم وضع نموذج افتراضي يظهر تأثير ابعاد الحوكمة على الأداء المالي في ثلاثة بنوك هي: (مصرف بغداد، مصرف الائتمان، ومصرف الشرق الوسط). ولغرض اختبار فرضيات الدراسة قامت الباحثة بصياغة استبانة خاصة بالحوكمة، واخرى للأداء المالي، وتم اختبار الفروض لإيجاد العلاقة بين المتغير المستقل (ابعاد حوكمة تكنولوجيا المعلومات) والمتغير التابع (ابعاد الاداء المالي) باستخدام معامل الانحدار المتعدد، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية قوية بين ابعاد الحوكمة وبعدي (الملائمة والشفافية) من الاداء المالي. الكلمات المفتاحية: حوكمة تكنولوجيا المعلومات، الاداء المالي، البنوك التجارية

## Abstract

The study aimed to measure the impact of applying the information technology governance on the financial performance of Iraqi commercial banks, and to achieve the goal a hypothetical model has been developed that shows the effect of governance dimensions on financial performance in three banks: (Bank of Baghdad, Credit Bank, and Middle East Bank) For the purpose of testing the study hypotheses, the research had formulated the a questionnaire on governance and another for financial performance was formulated, and the hypotheses were tested to find the relationship between the independent variable (the dimensions of information technology governance) and the dependent variable (the dimensions of financial performance) using the multiple regression coefficient. According to the result of the study, which were the presence of a strong positive relationship between the dimensions of governance. And my dimension (convenience and transparency) is financial performance. **Key words:** IT governance, financial performance, commercial banks

## المقدمة

تعد الحوكمة من الآليات والوسائل الحديثة التي تساهم في ضمان استقرار النظام المالي والحفاظ عليه، ولكون الجهاز المصرفي هو احد اهم اجزاء النظام المالي فان استقراره يساهم في استقرار النظام المصرفي لما له من ابعاد واثار كبيرة على الأنظمة الرقابية وعملية الإفصاح والشفافية والمحاسبية في منظمات الأعمال. ان تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك بشكل عام والبنوك التجارية العراقية بشكل خاص يساهم في كسب ثقة المتعاملين مع البنوك، ويعمل على تحسين الاداء وتطويره لكون الحوكمة تضمن بشكل كبير الى تحقيق الحيادية والنزاهة والاستقلالية لكافة الاطراف. وللحكومة ارتباط وثيق بالأداء المالي لكونها ذات تأثير واضح على التنمية والنمو المالي وزيادة معدلات الاستثمار وكذلك تساهم في خفض تكاليف رؤوس الاموال بالشكل الذي ساهم في رفع تقييم البنوك وجذب المستثمرين والحد من المخاطر والازمات المالية.

## المبحث الأول الإطار المنهجي والدراسات السابقة

### أولاً: مشكلة البحث:

ان اتساع التطور التكنولوجي وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات يتطلب من الانظمة المصرفية ان تكون مرنة، لتواكب تطور الانظمة المالية والنقدية، وكذلك فان التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي يشهده الاقتصاد العالمي يحتم على البنوك التجارية ان تمتلك قواعد الحوكمة الالكترونية لتعزيز الاداء المالي، وعلى ضوء ما سبق تتبلور مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

- ما هي حوكمة تكنولوجيا المعلومات؟ وما اثرها على الاداء المالي للبنوك التجارية العراقية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٥) ؟

### ثانياً: اهمية البحث:

يستمد البحث اهميته في كونه يمثل إطاراً شمولياً لاختبار تبني البنوك التجارية لحوكمة تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي للبنوك عينة الدراسة، لتحقيق التميز في ظل المنافسة الحادة التي يشهدها سوق العمل المصرفي حالياً ومستقبلاً بعد حدوث التغير الاقتصادي واتجاهه نحو الانفتاح واقتصاديات السوق.

### ثالثاً: اهداف البحث:

يهدف البحث الى قياس اثر الحوكمة الالكترونية بمبادئها في تحسين الاداء المصرفي بأبعاده (الملائمة، الشفافية، الموثوقية) وبعبارة أدق فانه يهدف الى :-

١. تحديد مدى تبني المصارف عينة البحث لمبادئ الحوكمة المصرفية الالكترونية.

٢. تحديد مستوى الاداء المصرفي الالكتروني للمصارف عينة البحث والتباين في ذلك.

٣. اختبار علاقة التأثير والارتباط بين الحوكمة المصرفية ومبادئها والاداء المصرفي.

رابعاً: فرضيات البحث:

الفرضية الاولى: لا يوجد اثر دال احصائياً لتطبيق قواعد الحوكمة لتكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالشفافية على الاداء المالي.

الفرضية الثانية: لا يوجد دال احصائياً لتطبيق قواعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالملائمة على الاداء المالي.

الفرضية الثالثة: لا يوجد اثر دال احصائياً لتطبيق قواعد الحوكمة لتكنولوجيا المعلومات بالموثوقية على الاداء المالي.

خامساً: المنهج المستخدم:

يعد المنهج الوصفي التحليلي مناسباً لوصف وقياس محتوى التقارير المالية للبنوك عينة الدراسة، فيما يخص الاداء المالي، ومدى تطبيق قواعد الحوكمة، ودراسة العلاقة بينهما للفترة (٢٠١٠-٢٠١٥)، وباستخدام البرنامج الاحصائي للقياس الاقتصادي ( AMOS ) وبرنامج (SPSS)، وذلك لإعطاء رؤية مستقبلية لأفاق النشاط المصرفي العراقي في ظل مفهوم الحوكمة الالكترونية المصرفية.

سادساً: متغيرات البحث:

وتشمل نوعين من المتغيرات هما:-

أ. المتغير المستقل: يتضمن ابعاد الحوكمة الاربع، وتتمثل بـ (رقابة احتياجات الاعمال وتوجيهها، اعتماد تطبيق استراتيجية تكنولوجيا الأعمال والتوظيف، تعيين الموظفين الكفؤين والمتمرسين بصورة علمية على تكنولوجيا المعلومات، تطبيق استراتيجية توقع المخاطر وآليات الالتزام).

ب- المتغير المعتمد: ويتمثل في الأداء المالي للمصارف.

سابعاً: الدراسات السابقة:

أ. الدراسات العربية:

١. دراسة عبد الرضا شفيق البصري وآخرون (٢٠٢٠): وهدفت بيان دور اطار عمل كويت ٥ في تطبيق الحوكمة واجراءات الرقابة الداخلية في ظل التقنيات المعلوماتية للمصارف العراقية المساهمة الخاصة، وكانت ابرز نتائجها ان المصارف العراقية المساهمة الخاصة تطبق حوكمة وادارة تقنية المعلومات وفق اطار كويت ٥ بمجالاته الخمسة حيث حل مجال (التوصيل، الخدمة والدعم) أولاً، بينما حل مجال (التقييم والتوجيه والمراقبة) في المرتبة الخامسة. (البصري، ٢٠٢٠).

٢. دراسة حسن الذبحاوي، نور جابر (٢٠١٨): حيث هدفت الدراسة الى تحديد وتطبيق وتبني المصارف العراقية للحوكمة المصرفية، و اعتمد الباحثان على الاستبيان كأداة لجمع البيانات التي تم توزيعها على عينة الدراسة المتمثلة بخمسة بنوك تجارية عراقية، كذلك تم اختبار (التأثير والارتباط) لقياس العلاقة واختبارها بين متغيرات البحث، وكانت أهم نتائجها ان هناك علاقة ارتباط موجبة وقوية بين متغير الحوكمة ومتغير الاداء المصرفي بمؤشراته للمصارف عينة البحث، اذا بلغ معامل الارتباط بينهما (٨٥.٥٪) وهذا يدل على اهتمام تلك المصارف بمبادئ الحوكمة المصرفية وتبنيها بشكل ايجابي (جابر، ٢٠١٨).

٣. دراسة هبة سالم المومني، جمعة محمود عباد (٢٠١٨): هدفت الدراسة التعرف على اثر حوكمة الشركات على اداء البنوك التجارية الاردنية المدرجة في بورصة عمان من خلال التعرف على اثر تطبيق الية (اعضاء مجلس الادارة، واعضاء مجلس الادارة المستقلين، واعضاء لجنة التدقيق، واثر تطبيق الية نسبة كفاية راس المال) على اداء البنوك التجارية الاردنية، وكانت ابرز نتائجها: وجود تأثير معنوي لأعضاء مجلس الادارة، واعضاء مجلس الادارة المستقلين على العائد على الاصول (عباد، ٢٠١٨).

٤. دراسة هبة مجدي عبد الحميد أحمد ٢٠١٧: والتي هدفت الى دراسة دور الحوكمة بأبعادها المختلفة على تحسين جودة الخدمات المصرفية بأبعادها المختلفة باستخدام قائمتي استبيان موجهة الى مديري البنوك واخرى موجهة لعملاء كل بنك، وكانت اهم نتائجها وجود علاقة ايجابية دالة احصائياً بين متغيرات وجود اساس محكم وفعال للحوكمة وتحسين جودة الخدمات المصرفية. (أحمد، ٢٠١٧).

٥. دراسة عادل عبد العزيز سلطان العبيدي ٢٠١٧: وهدفت التعرف على اثر مبادئ واليات الحوكمة على مؤشرات اداء البنوك التجارية الليبية، وكانت ابرز نتائجها وجود اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى (  $P\text{-Value} \leq 0.05$  ) لمبادئ واليات الحوكمة على مؤشرات اداء البنوك. (العبيدي، ٢٠١٧).

ب. الدراسات الاجنبية:

١. **دراسة Diallo ٢٠١٧**: والتي هدفت دراسة تأثير البنوك التي تعتمد الحوكمة على الشركات من حيث النمو الاقتصادي باستخدام بيانات ٣٤ دولة و ٢٩ قطاع صناعي مختلف للفترة من ١٩٨٠-٢٠١٠، وكانت ابرز نتائجها أن تركيز البنوك أقل ضرراً للصناعات المعتمدة مالياً في البلدان التي تتمتع بدرجة عالية من حوكمة الشركات. (Diallo, 2017).

٢. **دراسة Alam & Akter (٢٠١٧)**: وهدفت معرفة أثر اليات حوكمة الشركات على الاداء المالي للبنوك التجارية في بنغلاديش، حيث شملت عينة الدراسة ١٤ بنك للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥، حيث استخدم الباحث حجم (مجلس الادارة، اعضاء لجنة التدقيق، نسبة كفاية راس المال لقياس اليات حوكمة الشركات) كما استخدم (العائد على الاصول، العائد على حقوق المساهمين والعائد على السهم لقياس الاداء المالي للبنوك التجارية)، وكانت ابرز نتائجها عدم وجود علاقة بين نسبة كفاية راس المال والاداء المالي للبنوك. (Alam, 2017).

٣. **دراسة Gary (٢٠١٦)**: والتي هدفت بيان أهمية السيطرة على تكنولوجيا المعلومات في ظل وجود المخاطر المحيطة بهذه المعلومات، والمحافظة على أمن هذه التكنولوجيا، وكانت اهم نتائجها أن أقل من ٢٥ % من المنظمات التي أجريت عليها الدراسة تعاني من عدة مخاطر متمثلة بالقواعد والأسس التي بنيت عملياً المنظمة، و تعود الى اسباب تتعلق بالأخطار الخارجية. (Gary, 2016).

### المبحث الثاني الإطار النظري للدراسة

أولاً: مفهوم حوكمة تكنولوجيا المعلومات وأهميتها:

يستند هذا المفهوم على الاهتمام باستخدام التكنولوجيا في عمليات متعلقة بتشكيل استراتيجية المنظمة المستندة على المعلوماتية التي تتطابق اهدافها مع استراتيجية المنظمة العامة، وكذلك توفير الاجراءات والقوانين والسياسات التي تكفل عدم خروج الوحدات والاقسام العاملة في تقنيات المعلومات الاستراتيجية العامة التي تضعها المنظمة، وبذلك تكون بمثابة وسيلة تضمن للمجتمع قيام الادارة بالاهتمام والعناية بمصالح كافة الاطراف (Freeland, 2016, p:8). ويشير Solomon إلى أن حوكمة تكنولوجيا المعلومات تعني "حوكمة المعلومات وذلك من خلال التنظيم وتهيئة بين مقدم خدمات التكنولوجيا ومستخدمي هذه المعلومات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، أما الإدارة المعلوماتية فهي تقوم بالتركيز على مجمل الأعمال الداخلية الخاصة بعمل المنظمة من خلال تجهيز وترتيب و تعبئة وتشغيل الأنظمة اللازمة لإتمام العمليات المالية، وبما يعزز الحوكمة فيها". (Solomon, 2013, pp:235-248). وتأسيساً على ذلك فإن الحوكمة في جوهرها تعني: "العملية التي يتم من خلالها تنفيذ القرارات او عدم تنفيذها وعملية صنع القرار"، ولذلك جاء مفهوم الحوكمة الالكترونية (بأنه الاستخدام الفعال لـ (ICTs) وتقديم أفضل الخدمات وتحسين نظام الحوكمة، كما أن التطور في الحوكمة الإلكترونية يوفر الفرص، وإن تسخير إمكانيات (ICTs) يؤدي الى المفهوم الدقيق (EG) والذي يعني "دعم وتنشيط الحوكمة الجيدة"، وبالتالي فإن أهداف الحوكمة الإلكترونية تشبه اهداف (الحوكمة الجيدة)، والتي هي (ظاهرة تطويرية تتطلب تغييراً في عقلية كل واحد من اصحاب المصالح "المساهمين والمديرين التنفيذيين والمؤسسة نفسها، مع تحديد مسئولية كل مستوى ودعم شبكة الانترنت، وبالتالي سيؤدي ذلك الى فعالية و كفاءة الأعمال والخدمات). (العبيدي، م.س، ص:١٢). وتتبع أهمية حوكمة تكنولوجيا المعلومات من خلال استخدام المنظمات لتكنولوجيا المعلومات في الوقت الحاضر على نطاق واسع وفي جميع مجالات عمل المنظمة، ومن خلال دورها الكبير في نجاح المنظمات لتحقيق اهدافها واستقطاب الموظفين وانظمة الموارد البشرية مروراً بالتجارة الالكترونية والاعلان، و إنتهاءً بالتواصل مع العملاء، بالإضافة الى برامج المحاسبة المتطورة، وتظهر اهميتها ايضاً بالنسبة للمنظمات من خلال الحديث عن الحكومة والمجتمع، سيما وان غالبية الحكومات في العالم بدأت بالفعل تنتقل الى الفضاء الالكتروني لتقديم خدماتها من خلال الانترنت باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة المختلفة. (بطارسة، ٢٠١٨، ص:١٢) ويؤدي تطبيق الحوكمة في البنوك الى نتائج ايجابية، منها: زيادة فرص التمويل، وخفض تكلفة الاستثمار، واستقرار سوق المال، والحد من الفساد المالي والاداري، وتحسين التقييم الائتماني، وتعزيز العلاقة مع المقرضين وتشجيعها للشركات المقترضة منها بتطبيق الحوكمة، التي تؤدي الى الاقلال من التعثر وبالتالي خفض درجة المخاطر عند تعاملها مع البنوك. (الصعدي، ٢٠١٨، ص:١٥٨).

١. أهداف حوكمة تكنولوجيا المعلومات في البنوك: (الاردني-الكويتي، ٢٠٢٠، ص:٤)

تهدف حوكمة تكنولوجيا المعلومات في قطاع البنوك الى تحقيق الأهداف الآتية:

٢.١. الموازنة بين الاستراتيجية العامة للبنك وبين الخطة الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات، واتخاذ القرارات المتعلقة باستثمارات تكنولوجيا المعلومات.

٢.٢. الشفافية في ميزانيات وعمليات ومشاريع وخدمات تكنولوجيا المعلومات.

٢.٣. تقليص المخاطر ذات العلاقة بأنظمة المعلومات.

٢.٤. ضمان وجود آلية مستدامة لتطوير خدمات تكنولوجيا المعلومات.

٢.٥. تمكين نهج متكامل لتلبية المتطلبات الرقابية والقانونية والتنظيمية الداخلية والخارجية، و وجود مراقبة أداء تكنولوجيا المعلومات.

٢.٦. تحقيق التميز التشغيلي من خلال تطبيق تكنولوجيا المعلومات بشكل فعال يمكن الإعتماد عليه، و تحديد الضوابط الهامة للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

٢.٧. توفير المعلومات اللازمة لإعداد التقارير المالية والرقابية.

٢.٨. ضمان وجود ضوابط وإجراءات لحماية أمن تكنولوجيا المعلومات، و ضمان استدامة خطة استمرارية العمل التي تضمن توافر الوظائف الهامة في الحالات الطارئة.

### ٣. اطار العمل كوبت (COBIT5) لحوكمة تكنولوجيا المعلومات:

ويهدف إطار كوبت الى نجاح المنظمات في حوكمة تكنولوجيا المعلومات، حيث الارشادات الادارية في هذا الاطار تساعد على الدعم اللازم للوصول الى هذا النجاح من خلال عناصر فعالة وحساسة، كما أنه يساعد المنظمات لمعرفة المخاطر المحيطة بها والحصول على فائدة كاملة من معلوماتها، والوصول الى افضل الفرص المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات.

كما يسمح هذا الاطار للإدارة في ان تحدد معايير تطبيقات الحماية والرقابة على بيئة تكنولوجيا المعلومات، والتأكيد على مستخدمي تكنولوجيا المعلومات بوجود الرقابة والحماية الكافيتين، بالإضافة لتدعيم آراء المدققين حول الرقابة الداخلية واعطاء الراي حول مسائل رقابة وحماية تكنولوجيا المعلومات. (أبو الهجاء، ٢٠١٧، ص:٣٧). ويقوم هذا الاطار على ثلاثة مرتكزات هي:

المرتكز الاول / عمليات تكنولوجيا المعلومات: يحدد إطار العمل المتعلق بحوكمة تكنولوجيا المعلومات، وتشمل اربعة ابعاد هي:

١. التنظيم والتخطيط: ويلقي هذا المفهوم الضوء على شكل التنظيم لتكنولوجيا المعلومات وإطار البنية التحتية في المنظمات، ويشمل مفهوم استخدام التكنولوجيا بصورة مثلى في الشركات، كما يتناول هذا البعد الاستراتيجية المتعلقة بمساهمة تكنولوجيا المعلومات في المنظمات، وان أنشطة المعلومات يجب أن تخطط ويؤكد على أن أهداف الأعمال يجب أن تتلاقى مع ما خطط له، وتدار بشكل كفؤ وتكون متصلة. (Lainhart, 2007).

٢. الاكتساب والتنفيذ: ويعني الحصول على متطلبات تكنولوجيا المعلومات وتنفيذها وتحديثها، من خلال العمليات الجارية داخل المنظمة، ومن خلال تطوير الخطة المتعلقة بالمحافظة على المعلومات وعلى اصول المنظمة، ويتم تصميم العمليات داخل بعد "الإكتساب والتنفيذ" لتطوير وتحديد تكاملها في معالجة أعمال المنظمة واكتساب حلول تكنولوجيا المعلومات وتنفيذها. (الجبوري، ٢٠١٨)

٣. الدعم والتوصيل: ويعني دعم العمليات لتكون قادرة وفاعلة في تنفيذ أنظمة تكنولوجيا المعلومات، أما التوصيل لتكنولوجيا المعلومات يكون داخل أنظمة المنظمة، وتنفيذ تطبيقاتها والتي تمتد من العمليات التقليدية حتى التدريب، كما يأخذ هذا البعد في الاعتبار الخدمات المطلوب توصيلها. (Salle، ٢٠٠٤)

٤. المتابعة والتقييم: ويهدف هذا البعد من أجل الوصول الى التقييم المستقل وكفاءة أنظمة تكنولوجيا المعلومات وغير المنحاز لفاعليته، ويجب التأكد من مدى انسجام أنظمة تكنولوجيا المعلومات مع ما خططت وصممت له، من أجل تحقيق أهداف المنظمة، ومدى قدرتها على الرقابة على المنظمة وتحقيق أهداف الأعمال من عمل المدققين الخارجيين والداخليين، ويعني ذلك أن جميع موارد وعمليات تكنولوجيا المعلومات تحتاج الى قياس منتظم بشكل فعلي، ويهدف هذا البعد من أجل الوصول الى التقييم المستقل وكفاءة أنظمة تكنولوجيا المعلومات وغير المنحاز لفاعليته. (فرج، ٢٠١١).

٥. المراقبة والتقييم: وتعني المراقبة جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بمشروع او برنامج، وتتم اثناء تنفيذ المشروع او البرنامج، اما التقييم فيكون دورياً للمنظمة او المشروع او البرنامج، واما ان يكون داخلياً او خارجياً من قبل مقومين مستقلين، بهدف تحقيق عدة اهداف منها التأكد من شفافية اصحاب المصلحة، التأكد من تسليم المنافع، التأكد من تحسين المخاطر، ضمان تحسين الموارد (Abdelbaset, 2014,p:43) المرتكز الثاني/ معايير المعلومات: ويشمل سبعة معايير خاصة بالمعلومات حددها إطار العمل كوبت للوصول الى الفائدة النهائية والمتمثلة في الرقابة، والجودة، وحماية المعلومات وهي: (الملائمة، الشمولية، الوقتية، السهولة والوضوح، الصحة والدقة، السرية، القبول).



المرتکز الثالث/ عناصر تكنولوجيا المعلومات: وتشمل خمسة عناصر هي ( قاعدة البيانات، البرامج، التكنولوجيا، التسهيلات، الموارد البشرية). (زيود، ٢٠١٤، ص: ١٩٨-١٩٩)

### ٤. مفهوم تقييم الأداء المالي:

ويشير المفهوم الى انه: حكم أو قياس لنجاح المنشأة في تحقيق أهدافها، إذ يمكن الإدارة العليا من اتخاذ القرار في الوقت المناسب، حيث يوفر لها معلومات هامة عن مختلف النشاطات التي يقوم بها مبينا نقاط القوة والضعف فيها، وعليه فان أن مفهوم تقييم الأداء المالي للبنك يعتبر من الخطوات الأساسية للرقابة من خلال مقارنة النتائج وتحليل اي خلل وانحراف وتقييمه، اي يتم مقارنته بين الناتج الفعلي لكل نشاط واداء البنك ككل.

ويعرف الاداء المالي بأنه: مساهمة النشاطات المختلفة في استخدام الموارد المالية لخلق قيمة فعالة لتحقيق الأهداف المالية، كما يعرف بانة: نشاط مستمر هدفه معرفة المستوى التنفيذي الذي يقوم بعمله في الوحدة الاقتصادية، ولا يشترط ان يكون بكامل المنشأة، وذلك لفترة معينة، ومقارنة ما تحقق من نتائج مع الاهداف الموضوعة مسبقاً، والتعرف على اسباب الانحرافات ان وجدت، ومحاولة معالجتها. (الصبري، ٢٠١٧، ص: ٢٧)،

### ٥. العوامل المؤثرة على الاداء المالي: وتتلخص هذه العوامل بالاتي:

٥.١. الهيكل التنظيمي: فهو الوعاء او الاطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات واعمالها، ويكون هذا التأثير من خلال مساعدة الشركات في تنفيذ خططها بنجاح عن طريق تحديد الاعمال والنشاطات، وتسهيل تحديد الادوار للأفراد في الشركات.

٥.٢. المناخ التنظيمي: ويعني وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرارات واسلوب الادارة، وكذلك توجيه الاداء مع تنمية العنصر البشري، وادراك العاملين لمهام الشركة واهدافها وعملياتها ونشاطاتها، حيث يقوم المناخ التنظيمي على سلامة الاداء بصورة ايجابية وكفاءته من الناحيتين الادارية والمالية، واعطاء معلومات لمتخذي القرار لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الاداريين لمعايير الاداء من خلال تصرفهم بأموال الشركة.

٥.٣. التكنولوجيا: وتشمل الاساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الاهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، وعلى الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة عملها، والتي تتسجم مع اهدافها.

٥.٤. الحجم: ويقصد به تصنيف الشركات الى شركات (صغيرة، متوسطة، كبيرة)، ولذلك يؤثر الحجم على الاداء المالي للشركات سلباً، فقد يشكل عائقاً لأداء الشركة، وقد يؤثر الحجم ايجاباً على الشركة، فكلما زاد حجمها زادت اعداد المحللين الماليين المهتمين بها. (الصغير، ٢٠١٩، ص: ٣٨-٣٩).

### ٦. علاقة الحوكمة بالأداء المالي:

تلعب الحوكمة تلعب دوراً أساسياً في تحقيق الهدف الأساسي الذي تسعى إليه أي مؤسسة اقتصادية وهو هدف تحقيق الربح من أجل ضمان استمراريته وبقائها في القطاع الذي تنشط فيه؛ وذلك من خلال التطبيق السليم لمجموعة من الآليات الداخلية والخارجية التي تساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية؛ وعليه يمكن القول أن هناك علاقة ارتباط طردية بين الحوكمة والأداء المالي، حيث تؤثر مبادئ الحوكمة في تحسين الاداء المالي من خلال ادوار ( مجالس الادارة، الافصاح والشفافية، اصحاب المصالح). كذلك تؤثر النيات الحكومة في تحسين الاداء المالي من خلال تحسين ادوار (التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، ادارة المخاطر المتمثلة في الرقابة التي تقوم بها مجالس الادارة والادارة العليا، وكفاية السياسات والحدود، وكفاية رقابة المخاطر وانظمة المعلومات، وكفاية انظمة الضبط). كما تؤثر طرق واساليب الحوكمة في تحسين الاداء المالي من خلال (زيادة فرص الوصول لمصادر التمويل الخارجي، زيادة قيمة الشركة وميل المستثمرين لدفع اسعار اعلى، تخفيض مخاطر الازمات المالية، وتحسين العلاقة مع كل اصحاب المصالح سواء اكانوا مستثمرين او بنوك او عمال او موردين او الحكومة نفسها). (الصغير، م.س، ص: ٤٥-٥٤)

## المبحث الثالث الدراسة التطبيقية وتفسير النتائج والتوصيات

### أولاً: مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث الحالي جميع العاملين في مصارف ( بغداد - الائتمان - الشرق الاوسط للاستثمار) في محافظة بغداد، وبناءً على ذلك بلغ عدد افراد مجتمع البحث الخاص بهذه المصارف (٣٣٠) فرد، توزعت الى (١٣٦) فرداً في مصرف بغداد، و(١٠٨) في مصرف

الائتمان، و(٨٦) فرداً في مصرف الشرق الاوسط للاستثمار. ولتحديد حجم العينة اللازم سحبها من المجتمع الاصلي، اعتمدت الباحثة على معادلة ستيفن ثامبسون الاحصائية:

حيث إن:

N: حجم المجتمع

Z: الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة (0.95) وتساوي (1.96).

d: نسبة الخطأ وتساوي (0.05).

P: نسبة توفر الخاصية والمحايدة وتساوي (0.5).

وبتطبيق المعادلة يتبين ان حجم العينة المطلوب هو (177) فرد، وبتوزيع حجم العينة باستخدام التوزيع المتناسب على المصارف الثلاث نحصل على التوزيع الاتي كما في الجدول رقم(1):

جدول رقم (١) عينة البحث

اسم المصرف	حجم العينة
بغداد	$\frac{136}{330} \times 177 = 73$
الائتمان	$\frac{108}{330} \times 177 = 58$
الشرق الاوسط للاستثمار	$\frac{86}{330} \times 177 = 46$
المجموع	١٧٧

ثانياً: أدوات البحث:

١. اداة استبانة حوكمة تكنولوجيا المعلومات: قامت الباحثة بأعداد استبانة حوكمة تكنولوجيا المعلومات المكون من (٤٠) فقرة، موزعة الى اربعة ابعاد كما في جدول رقم(٢):

جدول رقم (٢) ابعاد حوكمة تكنولوجيا المعلومات

ت	الابعاد	الفقرات
1	رقابة متطلبات احتياجات الأعمال وتوجيهها	9
2	تطبيق استراتيجية تكنولوجيا الأعمال	12
3	تعيين الموظفين الكفؤين والمتمرسين بصورة علمية على تكنولوجيا المعلومات	9
4	تطبيق استراتيجية تقدير المخاطر وآليات الالتزام	10
	مجموع الفقرات	٤٠

١.١.١. الصدق الظاهري:

قامت الباحثة بعرض استبانة حوكمة تكنولوجيا المعلومات على مجموعة من الخبراء، من اجل تقدير مدى صلاحية الفقرات، مع اقتراح التعديلات الملائمة في صياغة الفقرات والتعرف على صلاحية بدائل الاستجابة، وقد تم الأخذ بملاحظات الخبراء وتعديلها وإعادة صياغتها، وبذلك أصبحت الاستبانة جاهزة للتطبيق وتتكون من (٤٠) فقرة.

٢.١.١. تصحيح المقياس:

يتم الاستجابة على مفردات استبانة حوكمة تكنولوجيا المعلومات عن طريق اختيار أحد البدائل الخمس وهي (موافق بشدة، موافق، موافق الى حد ما، غير موافق، غير موافق بشدة)، وعند تصحيح المقياس تعطى الدرجات من (١-٢-٣-٤-٥) حيث تكون اعلى درجة يحصل عليها المحييب (٢٠٠) واقل درجة (٤٠).

٣.١. صدق البناء:

وقد تم التأكد منه عن طريق المؤشرات الآتية:

- علاقة درجة الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس: لحساب العلاقة بين درجات كل فقرة من فقرات المقياس بالدرجة الكلية، فأتضح إن جميع الفقرات ذات دلالة إحصائية لأنها أكبر من القيمة الجدولية البالغة (٠.١٩٥) عند مستوى (٠,٠٥) وبدرجة حرية (١٧٥) كما في الجدول (٣).

جدول رقم (٣) معاملات الارتباط

ت	معاملات الارتباط	ت	معاملات الارتباط
1	0.603	21	0.345
2	0.154	22	0.331
3	0.349	23	0.482
4	0.370	24	0.374
5	0.329	25	0.497
6	0.244	26	0.346
7	0.348	27	0.346
8	0.407	28	0.359
9	0.377	29	0.467
10	0.437	30	0.417
11	0.438	31	0.504
12	0.455	32	0.410
13	0.350	33	0.421
14	0.488	34	0.339
15	0.326	35	0.352
16	0.300	36	0.492
17	0.460	37	0.384
18	0.575	38	0.138
19	0.302	39	0.309
20	0.374	40	0.440



• علاقة الفقرة بالبعد الذي تنتمي اليه: ان الهدف من القيام بهذه الخطوة هو معرفة ارتباط الفقرة بالبعد الذي تنتمي اليه، باستعمال معامل ارتباط بيرسون واظهرت النتائج ان جميع الفقرات دالة احصائيا وارتباطها قوي بالبعد الذي تنتمي اليه لأن قيمة معامل الارتباط المحسوبة لهذه الفقرات اعلى من قيمة معامل الارتباط الجدولية البالغة (٠.١٩٥) عند مستوى دلالة (٠,٠٥) والجدول رقم (٤) يوضح ذلك:

جدول رقم (٤) علاقة فقرات الاستبيان بالبعد الذي تنتمي اليه

المجال	الفقرة	علاقتها بالبعد	الفقرة	علاقتها بالبعد
رقابة متطلبات احتياجات الأعمال وتوجيهها	1	0.476	6	0.642
	2	0.595	7	0.499
	3	0.588	8	0.424
	4	0.387	9	0.515
	5	0.559		
اعتماد تطبيق استراتيجية تكنولوجيا الأعمال والتوظيف:	10	0.455	17	0.420
	11	0.354	18	0.452
	12	0.475	19	0.357
	13	0.409	20	0.345
	14	0.410	21	0.575
	16	0.309	22	0.615
	23	0.520	28	0.391
تعيين الموظفين الكفوين والمتمرسين بصورة علمية على تكنولوجيا المعلومات	24	0.429	29	0.388
	25	0.401	30	0.419
	26	0.325	31	0.342
	27	0.483		
	32	0.367	37	0.466
تطبيق استراتيجية توقع المخاطر وآليات الالتزام	33	0.436	38	0.338
	34	0.481	39	0.467
	35	0.536	40	0.522
	36	0.511		

٤.١ . مصفوفة الارتباطات بين ابعاد حوكمة تكنولوجيا المعلومات:

استعملت الباحثة معامل ارتباط بيرسون لإيجاد علاقة درجة البعد بالأبعاد الأخرى لاستبيان حوكمة تكنولوجيا المعلومات، وبمقايضة معاملات الارتباط المحسوبة بالقيمة الجدولية وباللغة (٠.١٩٥) عند مستوى دلالة (٠.٠٥) بدرجة حرية (١٧٥) وكما موضح في الجدول (٥).

### جدول رقم (٥)

علاقة درجة البعد بالأبعاد الأخرى لاستبيان حوكمة تكنولوجيا المعلومات

البعد	الأعمال وتوجيهها	رقابة متطلبات احتياجات	الأعمال والتوظيف:	اعتماد تطبيق استراتيجية تكنولوجيا	تكنولوجيا المعلومات بصورة علمية على	الكفؤين والمتمرسين	تعيين الموظفين	المخاطر وآليات	تقدير	تطبيق استراتيجية	الكلية
رقابة متطلبات احتياجات الأعمال وتوجيهها	1										
اعتماد تطبيق استراتيجية تكنولوجيا الأعمال والتوظيف:	0.506	1									
تعيين الموظفين الكفؤين والمتمرسين بصورة علمية على تكنولوجيا المعلومات	0.419	0.427	1								
تطبيق استراتيجية توقع المخاطر وآليات الالتزام	0.536	0.539	0.462	1							
الكلية	0.782	0.644	0.515	0.538	1						

### ٥.١. الثبات:

استعملت الباحثة معادلة (ألفا كرونباخ) الذي يشير الى امكانية الحصول على نفس الدرجات فيما لو استعمل هذا الاستبيان لأكثر من مرة، بمعنى ثبات نتائج المخرجات، وتعد هذه المعادلة مؤشراً جيداً للثبات اذا كانت تساوي أو اعلى من (٠.٧٠)، والجدول رقم (٦) يوضح قيم معامل الثبات لكل بعد، والثبات الكلي للاستبانة:

جدول رقم (٦) ثبات ألفا كرونباخ لأبعاد استبانة حوكمة تكنولوجيا المعلومات

الأبعاد	قيمة معامل الثبات
رقابة متطلبات احتياجات الأعمال وتوجيهها	0.80
تطبيق استراتيجية تكنولوجيا الأعمال	0.83
تعيين الموظفين المؤهلين والمدربين بشكل كافي على تكنولوجيا المعلومات	0.79
تطبيق استراتيجية تقدير المخاطر وآليات الالتزام	0.85
الكلية	0.82

\*\* نلاحظ من جدول رقم (٦) ان فقرات الاستبانة بالنسبة لكل بعد اعلى من (٠.٧٠)، مما يدل على انها تتميز بثبات جيد.

٦.١. النتائج الوصفية لفقرات استبانة حوكمة تكنولوجيا المعلومات حسب كل بعد:

٦.١.١. بعد تحديد وتوجيه ومراقبة احتياجات الأعمال: وقد تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات لهذا البعد، وكما موضح في الجدول رقم (٧):

جدول رقم (٧) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد تحديد وتوجيه ومراقبة احتياجات الأعمال

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	ترتيب الاهمية
١	يتوافر لدى البنك خطط لاحتياجات تكنولوجيا المعلومات والاعمال المتحدثة.	3.72	1.242	%11.79	5
٢	ان تدقيق متطلبات واحتياجات الأعمال المعتمدة والمرفوضة يضمن عملها وفقا لقواعد تشغيل تكنولوجيا المعلومات المقبولة	3.63	1.405	%11.51	٦
٣	تعتمد ادارة البنك على الدقة والوضوح في تشكيل فرق لمراقبة وتحديد مهام ومسؤوليات إدارة تكنولوجيا المعلومات.	3.54	1.133	%11.22	٧
٤	على البنك الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات من خلال تحديد واضح للأهداف التي ينبغي تحقيقها	3.73	1.165	%11.82	٤
٥	يضع البنك اهتمام خاص لتكنولوجيا المعلومات في إدارة وتوجيه متطلبات الأعمال.	4.11	1.126	%13.03	١
٦	على البنك مراجعه الوثائق للتأكد من تنصيب مسؤوليات استمرارية الاعمال على مستوى الإدارة العليا.	4.06	1.193	%12.87	٢
٧	ان اقتناء ادارة البنك افضل برمجيات لتكنولوجيا المعلومات تحقق قيمة اضافية للبنك.	2.33	1.282	%7.39	٩
٨	تؤكد ادارة البنك على ضمان مشروعات الأعمال قد تم استكمالها.	2.58	1.491	%8.18	٨
٩	ان انسجام العمليات المتعلقة بتشغيل تكنولوجيا المعلومات مع عمليات وانشطة الأقسام من اولويات البنك .	3.85	1.130	%12.20	٣
البعد ككل		3.50	1.240		

٦.١.٢. بعد اعتماد تطبيق استراتيجية تكنولوجيا الأعمال والتوظيف:

وقد تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات بعد تطبيق استراتيجية تكنولوجيا الأعمال، وكما موضح في جدول

رقم (٨): جدول رقم (٨) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لبعث تطبيق استراتيجية تكنولوجيا الأعمال والتوظيف

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	ترتيب الاهمية
١	العمل على توفير خطة لتكنولوجيا المعلومات والعمليات التي تتماشى مع استراتيجيات وأهداف البنك يتم من خلالها وضع واعتماد و تحديث وتطبيق الاستراتيجية.	3.07	1.398	%7.81	8
٢	ان القرارات قد اتخذت على مستوى استراتيجية اللجنة التوجيهية يتم تدقيقها محاضر اجتماعات لجنة تكنولوجيا المعلومات واللجنة التوجيهية لضمان اعمالها.	3.99	1.128	%10.14	1
٣	تشغيل الانظمة والبرامج وتحديثها بما ينسجم مع استراتيجية العمل الخاصة بتكنولوجيا المعلومات	2.94	1.592	1.592	9
٤	على البنك الحرص على ادارة المخاطر والموارد لإنجاز واتمام أهداف تكنولوجيا المعلومات	3.87	1.279	%9.84	3
٥	قيام إدارة البنك الاهتمام باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات من خلال مراجعة محاضر اجتماعات اللجنة التوجيهية التنظيمية الدورية	2.52	1.435	%6.41	11
٦	يدعم البنك العمليات التي تنفيذ أنظمة تكنولوجيا المعلومات بفعالية ودقة.	3.40	1.253	%8.64	6
٧	يقوم البنك باستخدام تكنولوجيا المعلومات من خلال استراتيجية التخطيط بما ينسجم مع اهدافه .	3.10	1.339	%7.88	7
٨	زيادة قدرات تكنولوجيا المعلومات للبنك عن طريق جذب الاختراعات والابتكارات وتوصيل منافعها	2.88	1.343	%7.32	10
٩	تطوير مؤشرات اداء استراتيجية الأعمال الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات للبنك مع كل تحديث.	3.52	1.216	%8.95	5
١٠	اعتماد تدقيق استراتيجية تكنولوجيا المعلومات أو مقابلة الإدارة لتحديد متطلبات الموارد التي يتم من خلالها تحديدها واعتمادها	3.75	1.100	%9.53	4
١١	تسعى إدارة البنك على تطوير وتنمية تطبيقات تكنولوجيا المعلومات.	3.90	1.118	%9.92	2
١٢	تطوير الأساليب والطرق والعمليات الخاصة باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والنظم المرتبطة بها .	2.39	1.357	%6.08	12
البعث ككل		3.27	1.296		

٦.١.٣ . تعيين الموظفين الكفوئين والمتمرسين بصورة علمية على تكنولوجيا المعلومات:

وقد تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات بعد تعيين الموظفين المؤهلين والمدربين بشكل كافي على تكنولوجيا المعلومات وكما موضح في الجدول رقم (٩):

جدول رقم (٩) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لبعث تعيين الموظفين الكفؤين والمتمرسين

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	ترتيب الاهمية
1	ان السياسات المتعلقة بالموارد البشرية تدقق بشكل دوري لضمان اعتمادها وتحديثها	3.34	1.398	10.74%	6
2	وضع سياسات تتطلب تحديد احتياجاتهم الحالية والمستقبلية بخصوص موظفين كفؤين.	3.47	1.288	11.16%	4
3	احتياجات البنك المحددة تكون وفق خطط التوظيف والتدريب والعمل على تدقيقها باستمرار.	4.53	0.840	14.57%	1
4	تدريب للموظفين الحاليين والجدد يتم وفق سياسة الموارد البشرية للتأكد من انها بالكفاءة المطلوبة	3.29	1.382	10.58%	7
5	تضع ادارة البنك اولوية مقابله مديري الموارد البشرية تقييم الية عمل المناصب الهامة في حالات الاحتياج أو اختفاء الكادر الكفوء	3.35	1.431	10.77%	5
6	وضع خطة الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات يجب ان تتضمن متطلبات الموظفين والموارد للاحتياجات المتطلبة والمستقبلية.	3.20	1.418	10.29%	8
7	لضمان أن السياسات قد وزعت على الموظفين عند تحديثها المعلومات تقوم إدارة البنك بتعيين الموظفين والتأكد من تقديم المستوى المتقدم في عمل لتكنولوجيا	3.79	1.215	12.19%	3
8	يجب مراقبة وتنظيم البريد الالكتروني والوسائل الأخرى	2.33	1.448	7.49%	9
9	اختيار أعضاء ضمان الجودة وضمان بنطبق تكنولوجيا المعلومات والاطلاع على عملهم لضمان الالتزام بالسياسات والإجراءات المتعلقة بها.	3.80	1.128	12.22%	2
<b>البعد ككل</b>		3.45	1.283		

٦.١.٤ . الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لبعث تطبيق استراتيجية تقدير المخاطر وآليات الالتزام:

وقد تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات بعد تعيين الموظفين المؤهلين والمدربين بشكل كافي على تكنولوجيا المعلومات وكما موضح في الجدول رقم (١٠):

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	ترتيب الاهمية
1	يتم تدقيق خطة ادارة المخاطر او أي وثائق اخرى لضمان ان مسؤوليات ادارة المخاطر قد تم تحديدها بوضوح وان لا باس فيها	٣,٧٤	١,٣٠٦	٪١٢,٢٦	٢
2	يتم تدقيق محاضر الاجتماعات لضمان ان المخاطر الجديدة قد تم اضافتها وتحليلها بشكل ملائم	٢,٤٨	١,٣٨٢	٪٨,١٣	٨
3	يتم تدقيق الوثائق للتأكد من ان مخاطر تكنولوجيا المعلومات تشكل جزءاً من الاطار العام لحوكمة المخاطر	٣,٥٠	١,٢٣٩	٪١١,٤٨	٤
4	تتم مقابلة الادارة لتحديد المسؤولين عن ضمان الالتزام بالسياسات والاجراءات المرتبطة بجزئية التدقيق الذي تم اختياره.	٢,٦٠	١,٣٦٦	٪٨,٥٢	7
5	تمارس ادارة البنك دورها الاشرافي والرقابي عند تحديد المخاطر وقياسها ووضع استراتيجيات بديلة لمواجهةها.	٢,٢٨	١,٤١٣	٪٧,٤٨	٩
6	يتم تدقيق التقارير الواردة من مجموعات العمل المختلفة المعنية بالالتزام للاطلاع على النتائج المسجلة فيها والاجراءات التي تم اتخاذها وما تم ابلاغ الادارة عنه.	٢,٧٢	١,٣١٨	٪٨,٩٢	٦
7	يتم مقابلة الاشخاص المسؤولين عن ادارة المخاطر لتحديد ما اذا تم تقدير تكلفتها بشكل ملائم وتم توفير الموارد الملائمة.	٣,٦٦	١,٣٩٧	٪١٢,٠٠	٣
8	يتم تدقيق الوثائق للتأكد من ان مخاطر تكنولوجيا المعلومات تشكل جزءاً من اطار حوكمة المخاطر.	٢,٧٢	١,١٧٧	٪٨,٩٢	٦
9	يستعين البنك بالمستشارين الخارجيين ذوي الاختصاص في مجال ادارة المخاطر.	٢,٩٦	١,٤٤٧	٪٩,٧٠	٥
١٠	تتم مقابلة فريق العمل المسؤولة عن الالتزام بجزئية التدقيق الذي تم اختياره لتحديد كيفية انجازهم لمهامهم.	٣,٨٤	١,٢٦٥	٪١٢,٥٩	١
البعث ككل		٣,٠٥	١,٣٣١		

٢. استبانة الاداء المالي:

قامت الباحثة بأعداد استبانة الاداء المالي المكون من (١٨) فقرة، موزعة الى ثلاثة ابعاد هي:

- الشفافية وتتكون من ٦ فقرات.
- الملاءمة وتتكون من ٥ فقرات.
- الموثوقية والمكون من ٧ فقرات.



٢.١. الصدق الظاهري: قامت الباحثة بعرض استبانة الاداء المالي على مجموعة من الخبراء، من اجل تقدير مدى صلاحية الفقرات، مع اقتراح التعديلات الملائمة في صياغة الفقرات والتعرف على صلاحية بدائل الاستجابة، وقد تم الأخذ بملاحظات الخبراء وتعديلها وإعادة صياغتها، وبذلك أصبحت الاستبانة جاهزة للتطبيق وتتكون من (١٨) فقرة.

٢.٢. تصحيح المقياس: يتم الاستجابة على مفردات استبانة الاداء المالي عن طريق اختيار أحد البدائل الخمس وهي (موافق بشدة ، موافق ، محايد ، معارض ، معارض بشدة)، وعند تصحيح المقياس تعطى الدرجات من (١-٢-٣-٤-٥) حيث تكون اعلى درجة يحصل عليها المجيب (٢٠٠) و اقل درجة (٤٠).

٢.٣. صدق البناء: وقد تم التأكد منه عن طريق المؤشرات الآتية:

• علاقة درجة الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس:

لحساب العلاقة بين درجات كل فقرة من فقرات المقياس بالدرجة الكلية، فأتضح إن جميع الفقرات ذات دلالة إحصائية لأنها اكبر من القيمة الجدولية البالغة (0.195) عند مستوى (0,05) وبدرجة حرية (175) كما في الجدول (11).

جدول رقم (11) علاقة درجة فقرات الاداء المالي بالدرجة الكلية للمقياس

معاملات الارتباط	ت	معاملات الارتباط	ت
0.414	10	0.488	1
0.423	11	0.445	2
0.388	12	0.348	3
0.504	13	0.352	4
0.429	14	0.285	5
0.310	15	0.511	6
0.353	16	0.255	7
0.326	17	0.301	8
0.292	18	0.397	9

• علاقة الفقرة بالبعد الذي تنتمي اليه: ان الهدف من القيام بهذه الخطوة هو معرفة ارتباط الفقرة بالبعد الذي تنتمي اليه، باستعمال معامل ارتباط بيرسون وظهرت النتائج ان جميع الفقرات دالة احصائيا وارتباطها قوي بالبعد الذي تنتمي اليه لأن قيمة معامل الارتباط المحسوبة لهذه الفقرات اعلى من قيمة معامل الارتباط الجدولية البالغة (٠.١٩٥) عند مستوى دلالة (٠.٠٥) والجدول رقم (12) يوضح ذلك.

جدول رقم (12) علاقة الفقرة بالبعد الذي تنتمي اليه

علاقتها بالبعد	الفقرة	المجال
0.582	1	الشفافية
0.270	2	
0.407	3	
0.391	4	
0.400	5	

0.611	6	الملائمة
0.301	7	
0.492	8	
0.560	9	
0.637	10	
0.463	11	
0.390	12	الموثوقية
0.544	13	
0.507	14	
0.341	15	
0.375	16	
0.493	17	
0.394	18	

#### ٢.٤ . مصفوفة الارتباطات بين ابعاد الاداء المالي:

استعملت الباحثة معامل ارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة بين درجة البعد بالأبعاد الأخرى لاستبيان الاداء المالي، وبمقاييس معاملات الارتباط المحسوبة بالقيمة الجدولية وبالباغلة (٠.١٩٥) عند مستوى دلالة (٠.٠٥) بدرجة حرية (١٧٥) وكما موضح في الجدول (13).

#### جدول رقم (13)

علاقة درجة البعد بالأبعاد الأخرى لاستبيان حوكمة تكنولوجيا المعلومات

البعد	الشفافية	الملائمة	الموثوقية	الكلية
الشفافية	1			
الملائمة	0.326	1		
الموثوقية	0.448	0.371	1	
الكلية	0.777	0.725	0.798	1

#### ٢.٥ . الثبات:

استعملت الباحثة معادلة (ألفا كرونباخ) الذي يشير الى امكانية الحصول على نفس الدرجات لو استعمل هذا الاستبيان لأكثر من مرة بمعنى ثبات نتائج المخرجات، يعد مؤشراً جيداً للثبات اذا كانت تساوي أو أعلى من (٠.٧٠)، والجدول (14) يوضح قيم معامل الثبات لكل بعد، والثبات الكلية للاستبانة.

الابعاد	قيمة معامل الثبات
الشفافية والافصاح	0.78
الملائمة	0.81
الموثوقية	0.77
الكلي	0.83

ويلاحظ من الجدول رقم (١٠) ان فقرات الاستبانة بالنسبة لكل بعد اعلى من (٠.٧٠) مما يدل على انها تتميز بثبات جيد.  
 ٢.٦. تحليل استجابات العينة لمحور الاداء المالي:  
 ٢.٦.١. بعد الشفافية والافصاح:

جدول رقم (١٥) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لبعء الشفافية والافصاح

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	ترتيب الاهمية
1	يتم اعداد التقارير والقوائم المالية بوضوح ووفق القوانين والتشريعات المعلنة.	3.20	1.418	15.95%	4
2	يجب توفير قنوات لنشر البيانات المالية للاستفادة منها من قبل جهات المهتمة بيها.	3.79	1.215	18.89%	2
3	يجب ان تكون هنالك شفافية وافصاح عن مجمل الاصول والتزامات البنك	2.33	1.448	11.62%	5
4	يتم وبوضوح وشفافية رسم سياسات البنك المستقبلية وواجباتها تجاه المستخدمين.	3.80	1.128	18.94%	1
5	اعتماد التغذية العكسية للبيانات والتقارير المالية الواردة في القوائم	3.74	1.306	18.64%	6
6	ابلاغ العاملين في البنوك بنتائج الاستثمارات واهداف البنك	3.20	1.418	15.95%	3
<b>البعء ككل</b>		<b>3.34</b>	<b>0.571</b>		

\* يتضح من الجدول رقم (١٥) وصف فقرات الاداء لبعء الشفافية والافصاح بأن الوسط الحسابي العام بلغ (٣.٨٠) بنسبة أهمية نسبية (١٨.٩٤%) بانحراف معياري (١.١٢٨)، وكانت تمثل اعلى وسط لفقرة التي تنص (يتم وبوضوح وشفافية رسم سياسات البنك المستقبلية وواجباتها تجاه المستخدمين)، وكان اقل وسط لفقرة (يجب ان تكون هنالك شفافية وافصاح عن مجمل الاصول والتزامات البنك) بوسط حسابي (٢.٣٣) وانحراف معياري (١.٤٤٨) وبأهمية نسبية (١١.٦٢%).  
 ٢.٦.٢. بعد الملائمة:

جدول رقم (١٦) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لبعء الملائمة

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	ترتيب الاهمية
1	اعتماد اسلوب تقييم الاداء المالي من الركائز التي تبنى عليها عملية المراقبة والضبط.	3.50	1.239	23.71%	2
2	اعتماد اسلوب الفصاحة والشفافية لمستخدميها يؤدي الى زيادة ثقتهم وبالتالي الرفع من نسب السيولة والاستقلالية داخل البنك.	2.60	1.366	17.62%	4
3	احترام أصحاب الاعمال الناشئة بموجب القانون يؤدي الى ثقتهم لرفع من نسب الاستقلالية والسيولة داخل البنك.	2.28	1.413	15.45%	5
4	تقييم المشكلات وحلها , وتشخيص المخاطر المتوقعة، ومعرفة مواطن القوة والضعف على المستثمرين يرفع من قيمة الاستثمارات داخل البنك.	2.72	1.318	18.43%	3
5	دراسة المخاطر الجوهرية المتوقعة ووسائل وأدوات تفاديها , ومعالجتها , وبكل شفافية على المستثمرين, يرفع من قيمة الاستثمارات داخل البنك.	3.66	1.397	24.80%	1
البعد ككل		2.95	0.598		

\* يتضح من الجدول رقم (١٦) وصف فقرات الاداء لبعد الملاءمة بأن الوسط الحسابي العام بلغ (٣.٦٦) بنسبة أهمية نسبية (٢٤.٨٠%) وانحراف معياري (١.٣٩٧)، وكانت تمثل اعلى وسط لفقرة التي تنص: (دراسة المخاطر الجوهرية المتوقعة، ووسائل وأدوات تفاديها، ومعالجتها وبكل شفافية على المستثمرين يرفع من قيمة الاستثمارات داخل البنك)، وكان اقل وسط لفقرة (احترام أصحاب الاعمال الناشئة بموجب القانون يؤدي الى ثقتهم لرفع من نسب الاستقلالية والسيولة داخل البنك) بوسط حسابي (٢.٢٨) وانحراف معياري (١.٤١٣) وبأهمية نسبية (١٥.٤٥%).

### ٢.٦.٣. بعد الموثوقية: جدول رقم (١٧) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد الموثوقية

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	ترتيب الاهمية
1	الاعتماد على الطرق الحديثة وتكنولوجيا المعلومات، في حساب النسب المالية وتحديد الخطط والاستراتيجيات، يساعد في صحة وسلامة البيانات المستخرجة.	2.72	1.177	11.51%	7
2	تؤدي الدقة والوضوح للتقارير المالية التي يصدرها البنك , الى وجود معلومات محاسبية ذات موثوقية في اتخاذ القرار	2.96	1.447	12.53%	5
3	اعتماد البيانات والتقارير المالية التي تتميز بالحياد والبعد عن التحيز.	3.84	1.265	16.25%	3
4	على البنك اصدار تقارير مالية خالية من الأخطاء ، وان تكون تمثل الظواهر والأحداث بصدق.	3.26	1.201	13.80%	4

2	16.46%	1.003	3.89	تقييم وتحسين وتقويم بيئة الرقابة، وتحليل المخاطر، يساهم في تعزيز الثقة العامة بالبنك.	5
6	11.81%	1.555	2.79	هنالك نظم سليمة للرقابة (ادارة المخاطر، الرقابة المالية، رقابة العمليات) مما يمنع وجود تلاعب مالي.	6
1	17.65%	0.926	4.17	المقارنة الدورية للنتائج والأداء المالي للبنوك المنافسة، يساعد البنك بتحديد خططها واستراتيجيتها المالية.	7
		0.587	3.37	البعد ككل	

\*\* يتضح من الجدول رقم (١٧) وصف فقرات الاداء لبعده الموثوقية بأن الوسط الحسابي العام بلغ (٤.١٧) بنسبة أهمية نسبية (١٧.٦٥%) بانحراف معياري (٠.٩٢٦)، وكانت تمثل اعلى وسط لفقره التي تنص: (المقارنة الدورية للنتائج والأداء المالي للبنوك المنافسة يساعد البنك بتحديد خططها واستراتيجيتها المالية).

وكان اقل وسط لفقره (الاعتماد على الطرق الحديثة وتكنولوجيا المعلومات في حساب النسب المالية وتحديد الخطط والاستراتيجيات، يساعد في صحه وسلامة البيانات المستخرجة) بوسط حسابي (٢.٧٢) وانحراف معياري (١.١٧٧) وبأهمية نسبية (١١.٥١%).

ثانياً: اختبار الفروض:

١. اختبار الفرض الاول: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لأبعاد حوكمة تكنولوجيا المعلومات في بعد الشفافية:

ولمعرفة اثر المتغير المستقل (حوكمة تكنولوجيا المعلومات) في المتغير التابع (بعد الشفافية)، فقد تم استعمال معامل الانحدار المتعدد. وظهرت النتائج ان معامل الارتباط المتعدد بين ابعاد حوكمة تكنولوجيا المعلومات وبعد الشفافية يساوي (٠.٧٣٧) والذي يدل على ان العلاقة بينهما في المصارف محل الدراسة علاقة طردية وقوية، فكلما ارتفع مستوى حوكمة تكنولوجيا المعلومات ادى ذلك الى ارتفاع مستوى بعد الشفافية، وتبين قيمة معامل التحديد (جدول ١٨) ان (٠.٥٤٣) من التغيرات الحاصلة في بعد الشفافية تفسرها ابعاد حوكمة تكنولوجيا المعلومات، والباقي يعود لتأثير عوامل اخرى لم تضمن في النموذج، واختبار دلالة معامل التحديد الكلية (جدول ١٩) تم اجراء تحليل الانحدار عن طريق النسبة الفائئة المحسوبة لتحليل الانحدار التي بلغت (٥١.١٥٩)، وهذه انسيبة اكبر من النسبة الفائئة الجدولية البالغة (٢.٤٦) عند مستوى دلالة (٠.٠٥) وبدرجتي حرية (٤-١٧٢).

جدول رقم (١٨) معامل الارتباط والتحديد بين ابعاد حوكمة تكنولوجيا المعلومات وبعد الشفافية

البعد	معامل الارتباط المتعدد (R)	معامل التحديد (R <sup>2</sup> )	مربع معامل الارتباط المعدل	الخطأ المعياري
الشفافية	0.737	0.543	0.533	2.419

جدول رقم (١٩) نتائج الاختبار الفائي الكلي لتحليل الانحدار المتعدد

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	النسبة الفائئة	
					المحسوبة	الجدولية
الشفافية	الانحدار	1197.123	4	299.281	51.159	2.46
	الخطأ	1006.210	172	5.850		
	الكلي	2203.333	176	-		

وتم حساب معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة الاربعة (حوكمة تكنولوجيا المعلومات) في درجات المتغير التابع الشفافية كما هو مبين في جدول رقم (٢٠):

جدول رقم (٢٠) معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة في درجات المتغير التابع (الشفافية)

ويتضح من جدول رقم (٢٠) ان البعد (٣) من ابعاد حوكمة تكنولوجيا المعلومات هو الاكثر تأثيراً في بعد الشفافية وهو احد ابعاد الاداء المالي لأن القيمة التائية المحسوبة له (٧.١٨٦)، وهو اعلى من القيمة التائية الجدولية البالغة (١.٩٦) بمستوى دلالة (٠.٠٥) أي انه دال احصائياً، يأتي بعده البعد (٤) وهو دال احصائياً ايضا لأن قيمته التائية المحسوبة (٥.٣٠٨) اعلى من

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري	معامل الانحدار Beta	القيمة التائية	مستوى الدلالة
الشفافية	الحد الثابت	4.594	0.117		39.221	دالة
	١	0.028	0.048	0.036	0.591	غير دالة
	٢	0.065	0.039	0.119	1.698	غير دالة
	٣	0.382	0.053	0.459	7.186	دالة
	٤	0.204	0.038	0.334	5.308	دالة

القيمة التائية الجدولية البالغة (١.٩٦) بمستوى دلالة (٠.٠٥)، ثم يليه البعد (٢) وقد بلغت قيمته التائية المحسوبة (١.٦٩٨)، وهو غير دال احصائياً لأن قيمته التائية المحسوبة أقل من القيمة التائية الجدولية البالغة (١.٩٦) بمستوى دلالة (٠.٠٥)، واخيراً بعد (١) وهو غير دال احصائياً لأن قيمته التائية المحسوبة (٠.٥٩١) أقل من القيمة التائية الجدولية البالغة (١.٩٦) بمستوى دلالة (٠.٠٥).

٢. اختبار الفرض الثاني: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لأبعاد حوكمة تكنولوجيا المعلومات في بعد الملائمة:

ولمعرفة أثر المتغير المستقل (حوكمة تكنولوجيا المعلومات) في المتغير التابع (بعد الملائمة)، فقد تم استعمال معامل الانحدار المتعدد، وكما موضح في جدول (٢١):

جدول رقم (٢١) معاملا الارتباط والتحديد بين ابعاد حوكمة تكنولوجيا المعلومات وبعد الملائمة

البعد	معامل الارتباط المتعدد (R)	معامل التحديد (R <sup>2</sup> )	مربع معامل الارتباط المعدل	الخطأ المعياري
الملائمة	0.846	0.716	0.710	1.791

وقد أظهرت نتائج جدول (٢١) أن معامل الارتباط المتعدد بين ابعاد حوكمة تكنولوجيا المعلومات وبعد الملائمة يساوي (٠.٨٤٦)، وهي تدل على أن العلاقة بين ابعاد حوكمة تكنولوجيا المعلومات وبعد الملائمة في المصارف محل الدراسة هي علاقة طردية وقوية، فكلما ارتفع مستوى ابعاد حوكمة تكنولوجيا المعلومات في المصارف كلما أدى ذلك إلى ارتفاع مستوى بعد الملائمة، وتبين قيمة معامل التحديد أن (٠.٧١٦) من التغيرات الحاصلة في بعد الملائمة تفسرها ابعاد حوكمة تكنولوجيا المعلومات، والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى لم تضمن في النموذج.

جدول رقم (٢٢) نتائج الاختبار الفائي الكلي لتحليل الانحدار المتعدد



مستوى الدلالة	النسبة الفائية		متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	البعد
	الجدولية	المحسوبة					
دالة	٢,٤٦	108.595	1392.608	4	1392.608	الانحدار	الشفافية
			551.426	172	551.426	الخطأ	
			-	176	1944.034	الكلية	

كما اظهرت نتائج الاختبار دلالة معامل التحديد الكلية في جدول (٢٢)، حيث تم إجراء تحليل الانحدار عن طريق النسبة الفائية المحسوبة لتحليل الانحدار التي بلغت (١٠٨.٥٩٥)، وهذه النسبة اكبر من النسبة الفائية الجدولية البالغة (٢.٤٦) عند مستوى دلالة (٠.٠٥) وبدرجتي حرية (٤ - ١٧٢).

مستوى الدلالة	القيمة التائية	معامل الانحدار المعياري Beta	الخطأ المعياري	معامل الانحدار B	المتغيرات المستقلة	المتغير التابع
دالة	44.433		0.098	4.332	الحد الثابت	الملائمة
غير دالة	0.730	0.035	0.036	0.026	١	
غير دالة	1.037	0.057	0.029	0.030	٢	
غير دالة	1.296	0.065	0.039	0.051	٣	
دالة	17.899	0.889	0.028	0.508	٤	

جدول رقم (٢٣) معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة في درجات المتغير التابع (الملائمة)

وبين جدول (٢٣) ان البعد (٤) من ابعاد حوكمة تكنولوجيا المعلومات هو الاكثر تأثيراً في بعد الملائمة وهو احد ابعاد الاداء المالي لأن قيمته التائية (١٧.٨٩٩)، وهو اعلى من القيمة التائية الجدولية البالغة (١.٩٦) بمستوى دلالة (٠.٠٥)، أي انه دال احصائياً، يأتي بعده البعد (٣) وهو غير دال احصائياً ايضاً لأن قيمته التائية المحسوبة (١.٢٩٦) اقل من القيمة التائية الجدولية البالغة (١.٩٦) بمستوى دلالة (٠.٠٥)، ثم يأتي البعد (٢) وقد بلغت قيمته التائية المحسوبة (١.٠٣٧)، وهو غير دال احصائياً لأن القيمة التائية المحسوبة أقل من القيمة التائية الجدولية البالغة (١.٩٦) بمستوى دلالة (٠.٠٥)، تلاه البعد (١) وهو غير دال احصائياً لأن قيمته التائية المحسوبة (٠.٧٣٠) اقل من القيمة التائية الجدولية البالغة (١.٩٦) بمستوى دلالة (٠.٠٥٠٠٠٥).

٣. اختبار الفرض الثالث: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لأبعاد حوكمة تكنولوجيا المعلومات في بعد الموثوقية:

ولمعرفة أثر المتغير المستقل (حوكمة تكنولوجيا المعلومات) في المتغير التابع (بعد الموثوقية)، فقد تم استعمال معامل الانحدار المتعدد، كما يوضحه جدول (٢٤):

جدول رقم (٢٤) معاملات الارتباط والتحديد بين ابعاد حوكمة تكنولوجيا المعلومات وبعد الموثوقية

البعد	معامل الارتباط المتعدد (R)	معامل التحديد (R <sup>2</sup> )	مربع معامل الارتباط المعدل	الخطأ المعياري
الموثوقية	٠,٦٧٩	٠,٤٦١	٠,٤٤٩	٢,٦٤٨

حيث اظهرت نتائج جدول (٢٣) أن معامل الارتباط المتعدد بين ابعاد حوكمة تكنولوجيا المعلومات وبعد الموثوقية يساوي (٠.٦٧٩) وهي تدل على أن العلاقة بين ابعاد حوكمة تكنولوجيا المعلومات وبعد الموثوقية في المصارف محل الدراسة هي علاقة طردية وقوية، أي كلما ارتفع مستوى ابعاد حوكمة تكنولوجيا المعلومات في المصارف كلما أدى ذلك إلى ارتفاع مستوى بعد الموثوقية، وتبين قيمة معامل التحديد أن (٠.٤٦١) من التغيرات الحاصلة في بعد الموثوقية تفسرها ابعاد حوكمة تكنولوجيا المعلومات، والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى لم تضمن في النموذج.

جدول رقم (٢٥) نتائج الاختبار الفائي الكلي لتحليل الانحدار المتعدد

مستوى الدلالة	النسبة الفائئة		متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	البعد
	الجدولية	المحسوبة					
دالة	٢,٤٦	36.800	257.945	4	1031.780	الانحدار	الموثوقية
			7.009	172	1205.610	الخطأ	
				176	2237.390	الكلي	

ولاختبار دلالة معامل التحديد الكلية تم إجراء تحليل الانحدار عن طريق النسبة الفائئة المحسوبة لتحليل الانحدار (جدول ٢٥)، والتي بلغت (٣٦.٨٠٠)، وهذه النسبة اكبر من النسبة الفائئة الجدولية (٢.٤٦) عند مستوى دلالة (٠.٠٥) وبدرجتي حرية (٤-١٧٢).

جدول رقم (٢٦) معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة في درجات المتغير التابع (الموثوقية)

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري	معامل الانحدار Beta المعياري	القيمة التائية	مستوى الدلالة
الملائمة	الحد الثابت	4.332	0.098		44.433	دالة
	١	0.026	0.036	0.035	0.730	غير دالة
	٢	0.030	0.029	0.057	1.037	غير دالة
	٣	0.051	0.039	0.065	1.296	غير دالة
	٤	0.508	0.028	0.889	17.899	دالة

ويوضح جدول رقم (٢٦) ان بعد (٤) من ابعاد حوكمة تكنولوجيا المعلومات هو الاكثر تأثيراً في بعد الموثوقية وهو احد ابعاد الاداء المالي لأن القيمة التائية المحسوبة له (٧.١٥١) وهو اعلى من القيمة التائية الجدولية البالغة (١.٩٦) بمستوى دلالة (٠,٠٥) أي انه دال احصائياً، يأتي بعده بعد (١) وهو دال احصائياً ايضا لأن قيمته التائية المحسوبة (٢.١٤٩) اعلى من القيمة التائية الجدولية البالغة (١.٩٦) بمستوى دلالة (٠,٠٥) ، ثم بعد (٢) وقد بلغت قيمته التائية المحسوبة (١.٣٦٠) وهو غير دال احصائياً لأن القيمة التائية المحسوبة أقل من القيمة التائية الجدولية البالغة (١.٩٦) بمستوى دلالة (٠,٠٥) ، تلاه بعد (٣) وهو غير دال احصائياً لأن قيمته التائية المحسوبة (١.٣٣٠) اقل من القيمة التائية الجدولية البالغة (١.٩٦) بمستوى دلالة (٠,٠٥).

### ثالثاً: اهم نتائج الدراسة:

١. توصلت الدراسة الى ان العلاقة بين ابعاد الحوكمة وابعاد الاداء المالي (الشفافية، الملائمة، الموثوقية) علاقة طردية وقوية، وذات تأثير واضح، وقد ظهر ذلك جلياً في بعدي (تعيين الموظفين المؤهلين والمدربين بشكل كافي) و(استراتيجية تقدير المخاطر والية الالتزام)، كما بينت النتائج ان بعد الملائمة كان الاكثر تأثيراً بأبعاد الحوكمة، بينما كان بعد الموثوقية هو الاقل تأثيراً بتلك الابعاد.
٢. واوضحت النتائج ايضاً ان فقرات (يضع البنك اهتمام خاص لتكنولوجيا المعلومات في إدارة وتوجيه متطلبات الأعمال) و (ان القرارات قد اتخذت على مستوى استراتيجية اللجنة التوجيهية يتم تدقيقها محاضر اجتماعات لجنة تكنولوجيا المعلومات واللجنة التوجيهية لضمان اعمالها)، و(احتياجات البنك المحددة تكون وفق خطط التوظيف والتدريب والعمل على تدقيقها باستمرار) حازت الاهتمام الاكبر في ابعاد الحوكمة (١-٢-٣-٤) على التوالي.
٣. في المقابل حلت فقرات (ان اقتناء ادارة البنك افضل برمجيات لتكنولوجيا المعلومات تحقق قيمة اضافية للبنك) و (تطوير الأساليب والطرق والعمليات الخاصة باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والنظم المرتبطة بها )، و(يجب مراقبة وتنظيم البريد الالكتروني والوسائل الأخرى) و (يتم تدقيق التقارير الواردة من مجموعات العمل المختلفة المعنية بالالتزام للاطلاع على النتائج المسجلة فيها والاجراءات التي تم اتخاذها وما تم ابلاغ الادارة عنه) وكذلك فقرة (يتم تدقيق الوثائق للتأكد من ان مخاطر تكنولوجيا المعلومات تشكل جزءاً من اطار حوكمة المخاطر) على اقل أهمية في ابعاد الحوكمة والذي يستلزم من البنوك ايلاء الاهمية اللازمة لها.

### التوصيات:

١. توصي الباحثة بضرورة اهتمام ادارات البنوك باقتناء افضل البرمجيات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات في سبيل تحقيق قيمة اضافية للبنك، حيث لم تتل هذه الفقرة على الاهتمام الكافي في ابعاد حوكمة تكنولوجيا المعلومات، وتطوير الأساليب والطرق والعمليات الخاصة باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والنظم المرتبطة بها، حيث اظهرت النتائج ضعف الاهتمام بهذه الفقرة، والتي تمثل ركيزة اساسية في الحوكمة والتطور الحاصل في البنوك التجارية، بالإضافة الى اهمية مراقبة وتنظيم البريد الالكتروني والوسائل الأخرى الخاصة بالبنوك التجارية.

٢. وترى الباحثة ان تدقيق التقارير الواردة من مجموعات العمل المختلفة المعنية بالالتزام للاطلاع على النتائج المسجلة فيها والاجراءات التي تم اتخاذها وما تم ابلاغ الادارة عنه، امر مهم يستوجب ان يكون من اولويات عمل القطاع المصرفي بشكل اساسي. علاوة على تدقيق الوثائق حيث ان مخاطر تكنولوجيا المعلومات تشكل جزءاً من اطار حوكمة المخاطر.

### المراجع العربية

١. احمد عدنان أبو الهجاء. (٢٠١٧). اثر موثوقية نظم المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات على ربحية البنوك الاردنية المدرجة في بورصة عمان. الاردن: رسالة دكتوراه - جامعة العلوم الاسلامية العالمية كلية الدراسات العليا.
٢. البنك الاردني-الكويتي. (٢٠٢٠). دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.
٣. برزان عبد الله احمد الجبوري. (٢٠١٨). مدى تطبيق ضوابط المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا من وجهة نظر اجهزة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية. الاردن: جامعة ال البيت - كلية الاقتصاد والعلوم الادارية.
٤. بغو محمد الصغير. (٢٠١٩). اثر الحوكمة على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة نفضال وحدة - GPL أم البواقي. أم البواقي - الجزائر: رسالة ماجستير - جامعة العربي بن مهيدي - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
٥. جنان علي محمد الصبري. (٢٠١٧). اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الاداء المالي في البنوك التجارية اليمنية. عمان: رسالة ماجستير جامعة عمان - كلية الاعمال.
٦. حسن الذبحاوي، نور جابر. (٢٠١٨). الحوكمة المصرفية وانعكاسها على عينة من المصارف التجارية الخاصة للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥). مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية.
٧. لطيف زيود، حسين علي، ريم منصور. (٢٠١٤). تحديد مستوى حوكمة تكنولوجيا المعلومات المطبق في المصرف التجاري السوري باللانقية وفق إطار عمل (COBIT). مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية.
٨. سهاد فرج. (٢٠١١). دور المدقق في تقدير مخاطر التقييم في ظل استعمال تقنية المعلومات بالتطبيق على مصرف الائتمان العراقي. اطروحة في جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد.
٩. عادل عبد العزيز سلطان العبيدي. (٢٠١٧). أثر تطبيق الحوكمة على مؤشرات اداء البنوك التجارية الليبية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية.
١٠. عدنان ياسر محمد، عبد الرضا شفيق البصري. (٢٠٢٠). تأثير تطبيق عمل (COBIT5) في كفاءة وفاعلية تقنية المعلومات: دراسة تحليلية تطبيقية لعينة من المصارف المساهمة الخاصة العراقية. مجلة التقني، العدد ٢، المجلد ٢.
١١. نجلاء ابراهيم يحيى عبدالرحمن، شروق علي الصعدي. (٢٠١٨). آليات الحوكمة في الحد من مخاطر الائتمان البنكي: دراسة ميدانية على البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية.
١٢. نجلاء عبدالرحمن. (٢٠١٣). دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في ضبط مخاطر المنشأة في القطاع المصرفي السعودي. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة.
١٣. نسرين عيسى بطارسة. (٢٠١٨). مدى تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات في البنوك الاردنية من وجهة نظر المحاسب القانوني المعتمد. رسالة ماجستير الاردن: جامعة ال البيت - كلية الاقتصاد والعلوم الادارية.
١٤. هبة سالم المومني، جمعة محمود عباد. (٢٠١٨). اثر حوكمة الشركات على اداء البنوك التجارية الاردنية. الاردن: رسالة ماجستير، جامعة ال البيت - كلية الاقتصاد والعلوم الادارية.
١٥. هبة مجدي عبد الحميد أحمد. (٢٠١٧). دور حوكمة البنوك التجارية المصرية في تحسين جودة الخدمات المصرفية: دراسة ميدانية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية.

### المراجع الاجنبية:

1. **A. Abdelbaset. (2014).** Cobit5 as A mecanism for it governance a case study of state company. Dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Magister in mangment: Abu Baker Belkid Universty - Tlemcen, Algeria.
2. **Diallo, B. (2017).** Corporate governance, bank concentration and economic growth. Emerging Markets Review.
3. **Freeland, C. (2016).** Basel Cmmittee Guidance on Electronic Corporate Governanece for banks. paper presented to: Corporate Governanece and Reform: Paving the Way to financial Stablty and Development May7-8.
4. **Graham, lin, San Diego, Norton, Phillips Solomon. (2013).** "Corporate Governance in Taiwan. Empirecal Evidence from taiwanese company directors.
5. **H. Gary. (2016).** "Strengthening Information Technology Governance and Adding Vaue". The Accounting Reveiw.
6. **K & Lohn, w Lainhart. (2007).** COBIT: AN International Source for Informantion Technology . Copyright by ISACA.
7. **M. Salle. (2004).** IT Service Managemenet And It governance : Review Comparative Analysis And their impact On utility computing. copyright Hewlett- Pckard Company , Hp Reseach.
8. **Mohammad Rafiqul& Akter, Fahmida Alam. (July-August, 2017).** Impact of Corporate Governance on Performance of Commercial Banks in Bangladesh. The Cost and Mangement.
9. **Samaha Fawzy. (August 2003).** Assessment of Corporate Governance in Egypt. (Translated by: Adly Abdullah).
10. **Sasaki, T. Y. (2010).** Corporate governance and shareholder value. journal of Securities analysts.